COPYRIGHT© INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA

حرّية الرأي والتعبير في مصر وفرنسا:
دراسة تطبيقية مقارنة بالشريعة الإسلامية

إعداد

محمد محمد عباس محمد علي (الصقار)

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

٢٠١٩م

حرّية الرأي والتعبير في مصر وفرنسا:
دراسة تطبيقية مقارنة بالشريعة الإسلامية

إعداد

محمد محمد عباس محمد علي (الصقار)

بحث متطلب لنيل درجة الماجستير في الشريعة والقانون

كلية أحمد إبراهيم للقانون

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

نوفمبر ٢٠١٩م

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى إبراز أن حق حرية الرأي والتعبير هو حق أصيل للإنسان، وهو حجر الأساس لبقية الحقوق والحريات. وإظهار موقف الشريعة الإسلامية وسبقها في إقرار وحماية هذا الحق على ما سواها من القوانين الوضعية. وكذا تحديد أوجه القصور في القانونين الفرنسي والمصري في مجال التقنين لحق حرية الرأي والتعبير. وتكمن إشكالية هذا البحث في هل تطبيقات حق حرية الرأي والتعبير في القانونين الفرنسي والمصري متوافقة مع التنظير القانوني لها؟ أم أن هناك تناقضا وإزدواجية في المعايير على المستوى التطبيقي؟ وما مدى توافق التنظير والتطبيق في القانونين مع الشريعة الإسلامية؟ وذلك من خلال إستخدام المنهج الإستقرائي: لإستقراء القوانين المتعلقة بحرية الرأي والتعبير، وكذا أحكام الشريعة الإسلامية وأراء فقهائها في ذات الموضوع؛ والمنهج التحليلي: لتحليل النصوص القانونية والآراء الفقهية والمعطيات الميدانية حول الحق في حرية الرأي والتعبير. والمنهج المقارن: لإبراز أوجه الشبه والإختلاف بين قوانين مصر وفرنسا والشريعة الإسلامية في تأسيس وممارسة حق حرية الرأي والتعبير. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الإسلام كان الرائد في طرح مفاهيم الحريات وحقوق الإنسان وضمانها قبل أن تعرف الحضارة الغربية بل العالم هذه المفاهيم. وأن القانون الفرنسي تضمن تناقضات وإزدواجية في تطبيق حرية الرأي والتعبير خاصة حق حرية الإعتقاد وممارسة الشعائر وحرية الإعلام مع المسلمين؛ وكذا القانون المصري مع معارضي النظام تحديدا؛ في حين أن القانون الإسلامي قد ضمن جميع صور حرية الرأي والتعبير. وقد أوصى الباحث بعدة توصيات أهمها: دعوة التيارات العلمانية في البلاد الإسلامية بشكل عام وفي مصر بشكل خاص أن ينظروا بحيادية وبنظرة علمية إلى حرية الرأي والتعبير في الشريعة الإسلامية ومقارنتها مع جميع القوانين الوضعية الموجودة قديما وحديثا. يجب على المفكريين والفقهاء وعلماء وشيوخ الإسلام بيان وإيضاح سبق وعظمة الإسلام في حرية الرأي والتعبير بطريقة بسيطة وواضحة بجميع الوسائل المتاحة لهم. دعوة علماء ومفكري الأمة الإسلامية أيضا إلى المساهمة في الوعي الفكري المجتمعي من خلال أولا: تقديم مشروعات واقتراحات تدعو إلى الإلتزم بضوابط حرية التعبير في الإسلام. ثانيا: خلق إعلام موازي للإعلام الحالي، يتبنوا فيه مبادئ وأهداف الإعلام الإسلامي.

ABSTRACT

This research aims to highlight that the right to freedom of opinion and expression is inherent to the human being and is the cornerstone of other rights and freedoms. It purposes to show the position of Islamic law and its precedent in recognizing and protecting this right over other conventional laws. As well as to identify the deficiencies in the French and Egyptian laws in the field of codification of the right to freedom of opinion and expression. However, the problematic statement of this research tends to address is whether the applications of the right to freedom of opinion and expression in French and Egyptian law are compatible with their legal theories. Or is there a contradiction and duplication of standards at the applied level? What is the extent of the theorization and application of the two laws with Islamic law? This is done through the use of the inductive method: to extrapolate laws relating to freedom of opinion and expression, as well as the provisions of Islamic law and opinions of jurists in the same subject. Comparative approach is used to highlight the similarities and differences between the laws of Egypt, France and Islamic law in establishing and exercising the right to freedom of opinion and expression. This study reached several conclusions, the most important of which are: Islam is the pioneer in introducing the concepts of freedoms and human rights and guarantee them before Western civilization and the world knew these concepts. It is found that French law included contradictions and duplication in the application of freedom of opinion and expression. Especially the right of freedom of belief, practice of religion and freedom of information with Muslims, as well as Egyptian law with opponents of the regime specifically. The researcher recommended several recommendations, the most important of which are: Calling on the current secularists in the Islamic countries in general and in Egypt in particular to look impartially and scientifically to the freedom of opinion and expression in Islamic law and compare it with all the existing old and new laws. Intellectuals, jurists, scholars and elders of Islam must clarify the greatness of Islam in the freedom of opinion and expression in a simple and clear way by all means available to them. Inviting scholars and thinkers of the Islamic Ummah to contribute to the intellectual awareness of the community through submitting projects and proposals calling for adherence to the controls of freedom of expression in Islam. Finally, to create a parallel media to the current media, adopting the principles and objectives of the Islamic media.

APPROVAL PAGE

I certify that I have supervised and read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a dissertation for the degree of Master of Comparative Law.

……
Halima Boukerroucha
Supervisor

I certify that I have read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, a dissertation for the degree of Master of Comparative Laws.

……
Muhammad Naim Omar
Internal Examiner

……
Hj. Abdul Samat Musa
External Examiner

This dissertation was submitted to the Department Islamic Laws and is accepted as fulfilment of the requirement for the degree of Master of Comparative Laws.

……
Roslina Bt Che Soh @Yusoff
Head, Department Islamic Laws

This dissertation was submitted to the Ahmad Ibrahim Kulliyah of Laws and is accepted as fulfilment of the requirement for the degree of Master of Comparative Laws.

……
Farid Sufian Bin Shuaib
Dean, Ahmad Ibrahim Kulliyah of Laws

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that is has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Mohamed Mohamed Abbas Mohamed Ali

Signature: …… ……..…… Date: …...…….

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٩م محفوظة لـ: **محمد محمد عباس محمد علي (الصقار)**

حرّيـــة الــرأي والتعبيــر فــي مصـــر وفـــرنســـا:
دراسة تطبيقية مقارنة بالشريعة الإسلامية

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.

٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: محمد محمد عباس محمد علي

التوقيع: ..... التاريخ: .....

إهداء

إلى من قبِلا باغترابي عنهما فترة.. ما كنّا نحسب أن تمتد سنين طويلة.. صابرين محتسبين.. مع غصة الألم.. ولوعة الفراق.. حتى أبلغ ما أَمّلا..

مازال دعاؤك أمي أنتي وجدتي أن أكون من علماء الأمة.. دافعاً لي لمواصلة المسير نحو الهدف..

ومازالت عنايتك أبي ورعايتك ودعاؤك أنت وجدي وأمَلُك بأن أسُدَّ ثغراً عظيماً من ثغور الأمة.. محركاً لي نحو هذا الهدف..

لعلي ببلوغ مرادكما –وهو أيضاً مرادي– أردُّ لكما في الدنيا ويوم القيامة بعضاً مما حبوتماني به.. وبعضاً مما غمرتماني به.. وبعضاً مما قسمتماه لي من قلبيكما.. يا نبع الفؤاد.. ويا رمز كل عطاء..

وإلى من جمعني بهم بيت واحد.. في ظل والدَينا الكريمَين.. فلَكَم أُكِنّ لكم إخوتي أحمد ومحمود وشريف وعباس... وأخواتي دينا ونورهان... عظيمَ الامتنان والفخر.. لمساندتكم ودعائكم.. آملاً من الله أن يجمعني بكم في ربوع الوطن.. بعد هذا الاغتراب الطويل.. إلى أهلى وعشيرتي.. إلى آل الصقار..

إلى وطني مصر.. إلى أحرار مصر.. إلى معتقلي الرأي في مصر.. إلى شهداء الرأي في مصر.. إلى كل باحث عن الحرية..

أهدي لهم جميعا هذا الجهد المتواضع..

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي أنعم عليَّ بكرمه وعظيم فضله بإتمام هذه الرسالة، أشكره تعالى ولا أحصي ثناء عليه. والصلاة والسلام على معلم البشرية، المبعوث رحمة للعالمين، محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين.

أما بعد وقد وفقني الله سبحانه وتعالى لاكمال هذا العمل، فإنني أتقدم بخالص الشكر وأجزل العرفان لمشرفتي ومعلمتي الأستاذة الدكتورة حليمة بوكروشة التي أشرفت على هذا البحث وأولته عنايتها الكريمة فجزاها الله عني خير الجزاء والشكر موصول لأسرتي أبي وأمي وإخواني وأخواتي وعائلتي أعمامي وأخوالي وشكر خاص لإيمان بو عامر.

وجزيل الشكر لكلية احمد ابراهيم للقانون ومركز الدراسات العليا في القسم وجميع أعضاء هيئة التدريس على مساعدتهم.

وجزيل الشكر لإخواني الطلبة في الجامعة الإسلامية الذين ساعدوني ولم يبخلوا بجهدهم ووقتهم وأخص بالذكر ماهر الخُليدي، عمر الفقيه، محمد محمود قاسم، محمود الفقي، مروان غانم، مقداد شهاب وشكر خاص إلى خالي الغالي ضياء نجم الدين فلهم جميعا مني كل الشكر والعرفان.

قائمة القوانيين

إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي ١٧٨٩م.
تشريع ١٩٠٥م. القانون المدني الفرنسي. قانون العقوبات الفرنسي.
قانون ٢٤ أوت ١٩٩٣م الفرنسي.
القانون التربوي الفرنسي ٢٨٨ لعام ٢٠٠٤م، قانون رقم ١١٩٢م المؤرخ في ١١أكتوبر ٢٠١٠م.
حكم المجلس الدستوري في ١٩٨٤/١٠/١١م.
قانون جيسو الصادر في ١٣ يوليه ١٩٩٠م.
قانون البث التلفيزيوني والإذاعي المجلس الأعلى للسمعي بصري ١٩٨٩م.
قانون الثقة الرقمية ١٠ يونيو ٢٠٠٤م.
قانون دادفسي في ٣ أغسطس ٢٠٠٦م.
قانون حظر بعض الجمعيات الأهلية الصادر في ١٠ يناير ١٩٣٦م.
قانون الأمن الداخلي الصادر في ٢٣ أكتوبر ١٩٣٥م.
قانون ١٨٠ لسنة ٢٠١٨م لتنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام.
قانون ١٧٥ لسنة ٢٠١٨م مكافحة جرائم تنقنية المعلومات.
قانون المظاهرات ١٠٧لسنة ٢٠١٣م.
القانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧بتنظيم عمل الجمعيات وغيرها من المؤسسات العاملة في المجال الأهلي.
قانون الطوارئ المصري.
قانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥م مكافحة الإرهاب المصري.

فهرس محتويات البحث

ملخص البحث ..... ب
ملخص البحث بالإنجليزية ..... ج
صفحة القبول ..... د
صفحة التصريح ..... هـ
صفحة الإقرار بحقوق الطبع ..... و
إهداء ..... ز
الشكر والتقدير ..... ح
قائمة القوانين ..... ط

الفصل الأول: المدخل إلى البحث ١
مقدمة ١
إشكالية البحث ٢
أسئلة البحث ٢
أهداف البحث ٣
منهج البحث ٣
الدراسات السابقة ٤

الفصل الثاني: مفهوم وضوابط حرية الرأي والتعبير ٩
تمهيد ٩
المبحث الأول: مفهوم حرية الرأي والتعبير ١٠
المطلب الأول: مفهوم الحرية ١٠
المطلب الثاني: مفهوم حرية الرأي والتعبير ١٤
المبحث الثاني: ضوابط حرية الرأي والتعبير ٣٢

تمهيد ٣٢
المطلب الأول: ضوابط حرية الرأي والتعبير في القانون الفرنسي ٣٣
المطلب الثاني ضوابط حرية الرأي والتعبير في القانون المصري ٣٥
المطلب الثالث: ضوابط حرية الرأي والتعبير في الشريعة الإسلامية..... ٣٩
المبحث الثالث: مقارنة المفهوم وضوابط حرية الرأي والتعبير بين القانونين المصري والفرنسي بالشريعة الإسلامية ٤٥
المطلب الأول: مقارنة المفهوم..... ٤٥
المطلب الثاني: مقارنة الضوابط ٤٧

الفصل الثالث: صور وضمانات حرية الرأي والتعبير والقيود الواردة عليه ٤٩
المبحث الأول: صور حرية الرأي والتعبير ٤٩
المطلب الأول: حرية الإعتقاد وممارسة الشعائر..... ٤٩
المطلب الثاني: حرية الإعلام ٥١
الفرع الأول: حرية الصحافة..... ٥٣
الفرع الثاني: حرية الإذاعة والتليفزيون..... ٥٥
الفرع الثالث: الإعلام الرقمي..... ٥٩
المطلب الثالث: حرية التجمع وتكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية (منظمات المجتمع المدني) ٦٠
المطلب الرابع :حرية التظاهر والإعتصام ٦١
المبحث الثاني:ضمانات حرية الإعتقاد وممارسة الشعائر والقيود الواردة عليها ٦٣
المطلب الأول: ضمانات حرية الإعتقاد وممارسة الشعائر والقيود الواردة عليها في القانون الفرنسي ٦٣
الفرع الأول: ضمانات حرية الإعتقاد وممارسة الشعائر ٦٣
الفرع الثاني: القيود الواردة على حرية الإعتقاد وممارسة الشعائر ٦٤

المطلب الثاني: ضمانات حرية الإعتقاد وممارسة الشعائر في مصر والقيود الواردة عليها ٦٦
الفرع الأول: ضمانات حرية الإعتقاد وممارسة الشعائر في مصر ٦٧
الفرع الثاني: القيود الواردة على حرية الإعتقاد وممارسة الشعائر في مصر ٦٨
المطلب الثالث: ضمانات حرية الإعتقاد وممارسة الشعائر في الإسلام والقيود الواردة عليها..... ٧١
الفرع الأول: ضمانات حرية الإعتقاد وممارسة الشعائر في الإسلام ... ٧٢
الفرع الثاني: القيود الواردة على حرية الإعتقاد وممارسة الشعائر في الإسلام..... ٧٧
المطلب الرابع: المقارنة بين القانون الفرنسي والمصري والشريعة الإسلامية في الحق في حرية الإعتقاد وممارسة الشعائر ٨٨
المبحث الثالث: ضمانات حرية الإعلام والقيود الواردة عليها..... ٩٠
المطلب الأول: ضمانات حرية الإعلام والقيود الواردة عليها في مصر..... ٩٠
المطلب الثاني: ضمانات حرية الإعلام والقيود الواردة عليها في فرنسا..... ١٠٨
الفرع الأول: ضمانات حرية الصحافة والقيود الواردة عليها: ١٠٩
الفرع الثاني: ضمانات حرية الإعلام المرئي والمسموع (السمعي بصري) والقيود الواردة عليها ١١٣
المطلب الثالث: ضمانات حرية الإعلام والقيود الواردة عليها في الإسلام . ١٢٣
المطلب الرابع: المقارنة بين القانون الفرنسي والمصري والشريعة الإسلامية .. ١٣٢
المبحث الرابع: حرية التجمع والإجتماع ١٣٤
المطلب الأول: الحق في إنشاء الجمعيات الأهلية..... ١٣٦
الفرع الأول: ضمانات الحق في إنشاء الجمعيات الإهلية والقيود الواردة عليها في فرنسا ١٣٦

الفرع الثاني: ضمانات الحق في إنشاء الجمعيات الأهلية والقيود
الواردة عليها في مصر ١٤٠
الفرع الثالث: ضمانات الحق في إنشاء الجمعيات الأهلية والقيود
الواردة عليها في الإسلام ١٤٥
الفرع الرابع: المقارنة بين القانون الفرنسي والقانون المصري والشريعة
الإسلامية ١٥٣
المطلب الثاني: حرية المظاهرات والإعتصامات ١٥٧
الفرع الأول: ضمانات الحق في حرية المظاهرات والإعتصامات
والقيود الواردة عليها في فرنسا ١٥٧
الفرع الثاني: ضمانات الحق في حرية المظاهرات والإعتصامات
والقيود الواردة عليها في مصر ١٦١
الفرع الثالث: ضمانات الحق في حرية المظاهرات والإعتصامات
والقيود الواردة عليها في الشريعة الإسلامية..... ١٦٥
الفرع الرابع: المقارنة بين القانونين الفرنسي والمصري والشريعة
الإسلامية: ١٧٧

الفصل الرابع: تطبيقات حق حرية الرأي والتعبير ١٨١
المبحث الأول: تطبيقات حرية الإعتقاد وممارسة الشعائر ١٨١
المطلب الأول: تطبيقات حرية الإعتقاد وممارسة الشعائر في فرنسا..... ١٨١
المطلب الثاني: تطبيقات حرية الإعتقاد وممارسة الشعائر في مصر ١٨٥
المطلب الثالث: تطبيقات حرية الإعتقاد وممارسة الشعائر في الإسلام..... ١٩١
المبحث الثاني: تطبيقات حرية الإعلام..... ١٩٦
المطلب الأول: تطبيقات حرية الإعلام في فرنسا ١٩٦
المطلب الثاني: تطبيق حرية الإعلام في مصر ٢٠١
المطلب الثالث: تطبيقات حرية الإعلام في الشريعة الإسلامية ٢٠٧

المبحث الثالث: تطبيقات حرية التجمع ٢١٠
المطلب الأول: تطبيقات حرية تكوين الجمعيات المدنية..... ٢١٠
الفرع الأول: تطبيق حرية تكوين الجمعيات المدنية في فرنسا ٢١٠
الفرع الثاني: تطبيق حرية تكوين الجمعيات المدنية في مصر ٢١٢
الفرع الثالث: تطبيقات حرية تكوين الجمعيات المدنية في الإسلام... ٢١٤
المطلب الثاني: تطبيقات حرية المظاهرات والإعتصامات ٢١٧
الفرع الأول: تطبيقات حرية المظاهرات في فرنسا..... ٢١٧
الفرع الثاني: تطبيق حرية التظاهر في مصر ٢١٩
الفرع الثالث: تطبيقات حرية التظاهر في الإسلام..... ٢٢٢

الخاتمة ٢٢٤

قائمة المصادر والمراجع ٢٢٨

الفصل الأول
المدخل إلى البحث

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، محمد بن عبد الله الرسول الصادق الأمين، وعلى أله وصحبه وسلم أجمعين.

إن حرية الرأي والتعبير من أهم القضايا التي لازمت البشرية منذ القدم إلى يومنا هذا. فمن المعلوم أن كل شيئ حدث في العالم وكل شيئ سوف يحدث في العالم هو في الأساس والأصل نتيجة رأي، بغض النظر عن نوع هذا الرأي (ديني- سياسي- علمي- إجتماعي- قانوني) فالأصل الرأي أولاً، ثم التعبير عن الرأي ثانياً.

ولكن حاولت بعض الأنظمة والحكومات المستبدة في بلادنا العربية والإسلامية بحجب هذا الحق.

وفي الجهة المقابلة حاولت الدول المستعمرة والعدوانية نشر وترسيخ فكرة أنها دول تدعم الحقوق والحريات، وذالك من خلال إعلامها وعملائها، لتوصيل وترسيخ فكرة أنها هي فقط من تدعم الحقوق والحريات، متناسية أنها في الأصل مجرد دول إستعمارية تغتصب حقوق وحريات الآخرين لتتمكن من نهبهم والسيطرة على ثرواتهم.

ولقد كفلت القوانين الوضعية لهذه الدول حق حرية الرأي والتعبير، وحاولت تلك القوانين رعاية هذا الحق، ولكن هذه القوانين لم تحدد ضوابط هذا الحق بالشكل الذي يساعد على تطور هذا الحق تطورا يخدم الفرد والمجتمع. فهذه الدول أعطت حق حرية الرأي والتعبير عنه مكانة أعلى من المقدسات المسَّلم بها عالميا، كالتعدي على بعض الديانات والأنبياء، وهذا يؤثر سلباً على سلامة الأفراد والمجتمعات.

هذا في الوقت نفسه الذي تنص قوانين هذه الدول على أن حق حرية الرأي والتعبير تنتهي عند المساس بالأخرين.

وبالنظر إلى الشريعة الإسلامية نجد أن الشريعة الإسلامية أقرت هذا الحق على أنه حق أصيل وليس حق مكتسب، فالشريعة الإسلامية من أهم مقاصدها هي الحفاظ على

العقل، حتى يستطيع الإنسان أن يعطي رأيا سليما وسديدا في أي موضوع، بل الأكثر من ذالك أن الشريعة الإسلامية قد حفظت الآراء المخالفة لها في المعتقد واحترمتها، بل ومنعت وحرمت التعدي الفكري على أصحاب الأديان المخالفة لها. كما أنها وضعت ضوابطا لها للحفاظ عليها.

وبالرغم من كفالة الشريعة الإسلامية، والقوانين الوضعية لحق حرية الرأي والتعبير، فإنه لا يزال هناك إشكالات ونقاشات كثيرة مثارة حول حرية الرأي والتعبير، وخاصة حول ضوابط هذا الحق، وتطبيقاته.

وبناءاً عليه فإن هذا البحث بإذن الله وعونه سوف يبحث في موضوع حرية الرأي والتعبير، في القانونين الفرنسي والمصري من حيث مفهومها، وضماناتها، صورها، ضوابطها، وتطبيقاتها. مقارنة بالشريعة الإسلامية.

إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في سؤال مركزي وهو: هل تطبيقات حق حرية الرأي والتعبير في القانونين الفرنسي والمصري متوافقة مع التنظير القانوني لها، أم أن هناك تناقض وإزدواجية في المعايير على المستوى التطبيقي؟ وما مدى توافق التنظير والتطبيق في القانونين مع الشريعة الإسلامية؟

أسئلة البحث

١. كيف أقرت قوانين فرنسا ومصر حق حرية الرأي والتعبير، من حيث (مضمونها، ضوابطها، صورها) وما هي الضمانات التي أوجبتها لتطبيق هذا الحق بشكل صحيح؟
٢. هل هناك توافق بين قوانين وتطبيقات حرية الرأي والتعبير؟
٣. كيف أقرت الشريعة الإسلامية حق حرية الرأي والتعبير، من حيث (مضمونها، ضوابطها، صورها) وما هي الضمانات التي أوجبتها لتطبيق هذا الحق بشكل صحيح؟
٤. ما سبب الهوة بين إقرار حق حرية الرأي والتعبير وبين تطبيقه في فرنسا ومصر؟

أهداف البحث

١. إبراز أن حق حرية الرأي والتعبير هو حق أصيل للإنسان، وهو حجر الأساس لبقية الحقوق والحريات.
٢. تحديد أوجه القصور في القانونين الفرنسي والمصري في مجال التقنين لحق حرية الرأي والتعبير.
٣. إظهار موقف الشريعة الإسلامية وسبقها في إقرار وحماية حق حرية الرأي والتعبير على ما سواها من القوانين الوضعية، بالشكل الصحيح الذي يجعل من هذا الحق سبباً في تقدم وتطور الإنسانية، وبالشكل الذي يجلب السلام المجتمعي والسلام الدولي.
٤. رصد ومناقشة بعض تطبيقات حرية الرأي والتعبير في فرنسا ومصر مقارنة بالشريعة الإسلامية.

منهج البحث

هذا البحث بعون الله يستخدم ثلاث مناهج بحثية:

١. المنهج الإستقرائي: ويستخدم في إستقراء القوانين المتعلقة بحرية الرأي والتعبير، وكذا أحكام الشريعة الإسلامية وأراء فقهائها في ذات الموضوع.
٢. المنهج التحليلي: ويستعمل في تحليل النصوص القانونية والآراء الفقهية والمعطيات الميدانية حول الحق في حرية الرأي والتعبير.
٣. المنهج المقارن: ويستخدم في إبراز أوجه الشبه والإختلاف بين قوانين مصر وفرنسا والشريعة الإسلامية في تأسيس وممارسة حق حرية الرأي والتعبير.

حدود البحث

حدود هذا البحث بالنسبة للقوانين الوضعية:

القوانين والمواثيق الدولية والإقليمية (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان – الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان).

القانون الفرنسي: إعلان حقوق الإنسان والمواطن ١٧٨٩م، تشريع ١٩٠٥م، القانون المدني الفرنسي، قانون العقوبات الفرنسي، قانون ٢٤ أوت ١٩٩٣م، القانون التربوي، قانون رقم ١١٩٢، حكم المجلس الدستوري في ١٩٨٤/١٠/١١م، قانون البث التلفيزيوني والإذاعي المجلس الأعلى للسمعي بصري ١٩٨٩م، قانون الثقة الرقمية ١٠ يونيو ٢٠٠٤، قانون دادفسي الصادر في ٣ أغسطس ٢٠٠٦، قانون حظر بعض الجمعيات الأهلية الصادر في ١٠ يناير ١٩٣٦م، قانون الأمن الداخلي الصادر في ٢٣ أكتوبر ١٩٣٥م.

القانون المصري. قانون ١٨٠ لسنة ٢٠١٨م ل تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام. قانون ١٧٥ لسنة ٢٠١٨م مكافحة جرائم تنقنية المعلومات، قانون المظاهرات ١٠٧لسنة ٢٠١٣م، القانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧بتنظيم عمل الجمعيات وغيرها من المؤسسات العاملة في المجال الأهلي.

أمابالنسبة للشريعة الإسلامية:

المذهب الشافعي، المذهب المالكي، المذهب الحنفي، المذهب الحتبلي.

الدراسات السابقة

إن موضوع حرية الرأي والتعبير من أهم المواضيع التي تهم الباحثين، ولهذا فإن الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع كثيرة ومتعددة، ولكن أغلب هذه الدراسات، يتناول هذا الموضوع وفقاً للمواثيق الدولية، فتكون المقارنات بين القوانين الوطنية والمواثيق الدولية، وأيضاً أغلب هذه الدراسات يتعرض للجانب النظري فقط، دون الجانب التطبيقي، والدراسات الأخرى التي تناولت موقف ودور الشريعة الإسلامية في هذا الموضوع كانت إما لإثبات أن الشريعة تتوافق والقوانين الدولية في هذا الموضوع، أو تناولت موقف الشريعة فقط في هذا الموضوع.

وأغلب هذه الدراسات كانت مهتمة بقضية التعبير عن الرأي أكثر من قضية حرية الرأي نفسه، كما ان معظم هذه الدراسات حصرت قضية التعبير عن الرأي في الجانب الإعلامي فقط.

١ – حرية الرأي والتعبير في ضـوء الإتفاقيات الدولية والتشـريعات الوطنية والشـريعة الإسلامية وجرائم الرأي والتعبير[١]

إن هذه الدراسـة قامت بتناول حرية الرأي والتعبير بشـكل واضـح ومبسـط من خلال إظهار مفهوم حرية الرأي والتعبير في القوانين الوضـــعية (الدولية منها والإقليمية والوطنية) مع بيان صورها والتطور التاريخي لها، والحماية القضائية لها، كما أوضحت الدراسة بعض جرائم حرية الرأي والتعبير، في القانون الوضعي، وكذا في الشريعة الإسلامية (القرءان الكريم، السنة النبوية، عهد الصحابة والتابعين).

أما هذا البحث بعون الله ســـوف يكمل ما لم تتعرض له هذه الدراســـة، من حيث إجراء دراسة تطبيقية مقارنة بين القانونين المصري والفرنسي والشريعة الإسلامية.

٢ – حرية الرأي في الإسلام والنظم الحديثة (دراسة تحليلية – تأصيلية – مقارنة).[٢]

تناولت هذه الدراســـة مفهوم حرية الرأي والتعبير في الفكر الغربي والإســـلامي من حيث التأسيس الفكري والفلسفي للموضوع وضوابطه وحدوده، وتطرق إلى الجانب التطبيقي وجعل المملكة العربية السعودية نموذجاً.

ولكنه إختزل صـور التعبير عن الرأي في الجانب الإعلامي فقط، كما أنه أقام المقارنة على المستوى النظري فقط ولم يتطرق إلى الجانب التطبيقي للصور الأخرى لحرية التعبير.

أما هذا البحث بعون الله ســـوف يتناول حرية الرأي والتعبير من الجانبين النظري والتطبيقي، كما أنه سـيتناول صـور حرية التعبير الأخرى، وليس الجانب الإعلامي فقط؛ في القانونين المصري والفرنسي من خلال دراسة تطبيقية مقارنة بالشريعة الإسلامية.

---

[١] فهمي، خالد مصطفي، **حرية الرأي والتعبير في ضوء الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية والشريعة الإسلامية وجرائم الرأي والتعبير** (القاهرة: دار الفكر، ط١، ٢٠٠٩م).

[٢] محمد بن سعود البشر، بحث **مقدم لجائزة نايف بن عبد العزيز أل سعود العالمية للسنة النبوية والدراسات الإسلامية المعاصرة** – الدورة الرابعة – ط١، ٢٠٠٨.

٣ – حرية الرأي والتعبير وإحترام الأديان والمقدسات[٣]

هذه الدراسة تناولت مفهوم حرية الرأي والتعبير، وكفالة الإسلام لها، ومظاهرها في الإسلام، وضوابطها ووسائلها، وحدودها وقيودها، كما أوضحت الدراسة أن حق حرية الرأي والتعبير لا يتعارض مع إحترام الأديان والمقدسات. وضرورة العمل على إقرار قانون يجرم من يتعدى على الأديان والمقدسات.

أما هذا البحث بإذن الله سوف يتناول ما لم تتناوله الدراسة. من الجانب النظري وهو تناول القانونين المصري والفرنسي لحق وصور حرية الرأي والتعبير وذالك من خلال دراسة تطبيقية مقارنة بالشريعة الإسلامية.

٤ – الحرية الإعلامية في الإسلام[٤]

هذه الدراسة تناولت صورة من صور حرية الرأي والتعبير ألا وهي الحرية الإعلامية في الإسلام، من حيث مفهوم الحرية الإعلامية، وتحديد الأسس والمبادئ الشرعية التي تقوم عليها، كما تناولت هذه الدراسة الضوابط والضمانات الشرعية لممارسة حق حرية الرأي والتعبير في المجال الإعلامي في ظل التطور التقني الذي يشهده العالم الآن.

الملاحظ في هذه الدراسة أنها تتناول حرية الإعلام فقط في الشريعة الإسلامية.

أما هذا البحث فسيتناول حرية الرأي والتعبير من حيث مفهومها وضوابطها وصورها وتطبيقاتها في القانونين المصري والفرنسي والشريعة الإسلامية من خلال دراسة تطبيقية مقارنة.

---

[٣] ماهر حامد الحولي –الجامعة الإسلامية– فلسطين – غزة –٢٠٠٨ – بحث مقدم لليوم الدراسي لنصرة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي ينظمه قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بكلية أصول الدين بالتعاون مع رابطة علماء فلسطين.

[٤] عاطف محمد، أبو هربيد، **الحرية الإعلامية في الإسلام** (مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية بغزة، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثاني، يونيو ٢٠١٤م).

٥ – ضوابط حرية التعبير عن الرأي في التشريع الفلسطيني والمواثيق الدولية (دراسة مقارنة)[٥]

هذه الرسالة قامت بدراسة ضوابط حرية الرأي والتعبير في القوانين الوضعية والتشريع الفلسطيني، كما أنها أوصت بضرورة الإعمال الفوري للمواثيق الدولية التي قامت السلطة الفلسطينية بالتوقيع عليها.

ولكن الباحثة الكريمة تجاهلت عدة أمور، أهمها:

- أن الدولة الفلسطينية دولة إسلامية وأن الدستور الفلسطيني ينص على أن الشريعة الإسلامية هي مصدر رئيسي للتشريع.

ولهذا وجب على الدارسة أن تقارن أولاً حق حرية الرأي والتعبير في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية، ثم توصي المشرع الفلسطيني بنتيجة المقارنة، والتطبيق الفوري للقانون الأفضل والأمثل الذي يقر هذا الحق ويحقه.

- أن حرية الرأي والتعبير فيها قصور واضح وإزدواجية في المعايير في المجتمع الدولي ذاته، التي توصي الباحثة بضرورة الإعمال الفوري لقوانينه، وفلسطين خير دليل على هذا.
- أما هذا البحث بإذن الله سوف يتناول حق حرية الرأي والتعبير في(مصر، فرنسا) دراسة تطبيقية مقارنة بالشريعة الإسلامية، من حيث مفهموم حرية الرأي والتعبير وصورها وضوابطها وضمانتها، وتطبيقاتها.

٦– التنظيم القانوني لحرية الإعلام المرئي والمسموع. [٦]

تناول هذا الكتاب صورة من صور حرية الرأي والتعبير ألا وهي الحرية الإعلامية من الجانب النظري فقط وذلك من خلال تناوله لمفهوم الحرية الإعلامية ثم التنظيم القانوني لحرية الإعلام المرئي والمسموع في فرنسا ولبنان مع المقارنة بينهم.

---

[٥] رسالة لنيل درجة الماجستير من الباحثة أية جمال حسن المغربي – الجامعة الإسلامية –فلسطين.٢٠١٦

[٦] الخطيب، سعدى محمد، **التنظيم القانوني لحرية الإعلام المرئي والمسموع** (بيروت: لبنان. منشورات الحلبي الحقوقية، ط١. ٢٠٠٩م).

أما هذا البحث فسيتناول حق حرية الرأي والتعبير في فرنسا ومصر دراسة تطبيقية مقارنة بالشريعة الإسلامية.

٧- حرية الرأي والتعبير في مصر قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير[٧]

لقد تناولت هذه الدراسة حق حرية الرأي والتعبير في مصر قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وتناولت الجانب النظري من حيث التنظيم القانوني لها في الدساتير المصرية السابقة ابتداءا من دستور ١٩٢٣م إلى دستور ٢٠١٢ وكذا ذكر القيود التي قيدت ممارسة هذا الحق في مصر.

أما هذا البحث سيتناول حق حرية الرأي والتعبير في مصر وفرنسا من خلال دراسة تطبيقية مقارنة بالشريعة الإسلامية.

[٧] هشام بشير، **مؤتمرات كلية الآداب، مؤتمر الحريات وحقوق الإنسان الأول**، (مصر: جامعة بني سويف، ٢٠١٣م)

الفصل الثاني
مفهوم وضوابط حرية الرأي والتعبير

تمهيد

إن حرية الرأي والتعبير هي حجر الأســـاس لباقي الحقوق والحريات، إذ لا تكتمل حرية الإنســـان إلا إذا امتلك حرية الرأي والتعبير، وذالك لأن حرية الرأي والتعبير تتضـــمن حرية الإعتقاد وممارســـة الشـــعائر، وحرية تكوين النقابات والجمعيات والمنظمات المدنية، وحرية الإعلام، وحرية الاجتماعات، وحرية المظاهرات؛ كما أن حرية الرأي والتعبير هي التي تضمن الرقابة الحقيقية والمعارضة الواعية والمستنيرة التي هدفها الرئيسي هو تقدم المجتمع ورقيه، لذلك فإن وجود حرية الرأي والتعبير هو الضـــامن الرئيســـي لوجود باقي الحقوق الحريات العامة، وإنعدامها يعني انعدام باقي الحقوق والحريات.

ولهذا فان جميع القوانين والاتفاقيات الدولية نصت بشكل واضح وصريح على أهمية وجود حق حرية الرأي والتعبير، بل ونصت على أنه يجب على كافة الدول أن تضمن ممارسة شعوبها لحرية الرأي والتعبير.

كما اعتبرت المحكمة العليا الأمريكية أن حرية الرأي هي أصـــل وجوهر جميع الحريات في حكمها الصـــادر في عام ١٩٣٧م "أن حرية الفكر والقول هي الجوهر والشـــرط الذي لا غنى عنه لكل صـــور الحريات الاخرى، وأنه لا الحرية ولا العدالة يمكن أن يوجد أيهما إذا ضحى بحرية الفكر"[٨].

[٨] انظر المستشار البهنساوي، سالم، **حرية الرأي الواقع والضوابط** (د.م: دار الوفاء، ط١، ٢٠٠٣م)، ص١٢.